بيان صادر عن وزارة الخارجية الفلسطينية تحمل فيه الحكومة الإسرائيلية المسؤولية الكاملة عن تداعيات حفرياتها أسفل البلدة القديمة في القدس، والتي تتم بدوافع سياسية لخلق وقائع وحقائق جديدة تتلاءم مع ايديولوجية اليمين المتطرف الحاكم في إسرائيل*

رام الله، ٢٠١٦/٦/٢٢

تواصل حكومة بنيامين نتنياهو اليمينية المتطرفة، توظيف جميع امكانياتها في حربها الشاملة ضد القدس الشرقية المحتلة والوجود الفلسطيني فيها، بهدف استكمال عمليات تهويدها التعسفية، وفصلها عن محيطها الفلسطيني، ولتحقيق ذلك، تسعى سلطات الاحتلال الاسرائيلي وأذرعها وأجهزتها المختلفة الى تغيير طابع المدينة وتشويه هويتها العربية الفلسطينية، من خلال عمليات تزوير ضخمة في مسارين فوق الأرض وتحت الارض. فوق الأرض، عبر بناء مدن استيطانية وشق شبكة طرق ضخمة، والسيطرة بالقوة على عديد المنازل الفلسطينية داخل البلدة القديمة والاحياء العربية في المدينة، وطرد سكانها منها ، وهدم منازل الفلسطينيين بالجملة ، أما تحت الأرض، فتقوم سلطات الاحتلال بتزوير ما هو في باطن الأرض من حقائق تاريخية تؤكد على عروبة القدس، ولتحقيق ذلك تواصل دولة الاحتلال منذ عام ١٩٦٧، حفر شبكة واسعة من الأنفاق والممرات والساحات، واقامة الكنس تحت الأرض، والتلاعب في الاثار التاريخية الموجودة في باطنها، وهذا ما كشف عنه مؤخرا الاعلام العبري، الذي أكد أن عمليات الحفر التي تتم أسفل البلدة القديمة والبلدات الفلسطينية المحيطة بها، تتم بدوافع سياسية لخلق وقائع وحقائق جديدة تتلاءم مع ايديولوجية اليمين المتطرف الحاكم في اسرائيل، فمنذ العام ٢٠٠٧ صعدت اسرائيل من حفرياتها أسفل البلدة القديمة والمسجد الاقصى وبلدة سلوان، وازدادت وتيرة هذه الحفريات وتصاعدت بشكل غير مسبوق منذ وصول اليمين الى الحكم في العام ٢٠٠٩، كما ويترافق ذلك مع الهجمة التهويدية الشرسة التي يتعرض لها الحرم القدسي الشريف، والرامية الى تكريس تقسيمه الزماني ريثما يتم تقسيمه مكانيا.

---

* **المصدر**: دولة فلسطين، وزارة الخارجية

http://www.mofa.pna.ps/ar/archives/6209

إن الوزارة اذ تدين بأشد العبارات الانتهاكات والجرائم التي يمارسها الاحتلال بحق القدس، فانها تحمل حكومة نتنياهو المسؤولية الكاملة عن تداعيات ومخاطر هذه الحفريات، خاصة ما يترتب عليها من تهديد لحياة المواطنين الفلسطينيين ومنازلهم. إن الوزارة اذ تستغرب صمت المجتمع الدولي على جرائم الاحتلال في القدس، والتي تشكل خرقا فاضحا لاتفاقيات جنيف والقانون الدولي ولقرارات الشرعية الدولية، فانها تطالب مجلس الأمن الدولي بسرعة التحرك لوقف هذه الانتهاكات، والزام اسرائيل كقوة احتلال على الانصياع للقوانين والمواثيق الدولية، وفي ذات الوقت تدعو الوزارة العالمين العربي والاسلامي، الى عدم التعامل مع الانتهاكات الاسرائيلية في القدس كأرقام ومعطيات يومية معتادة ومألوفة، وتدعوهما الى سرعة التحرك من أجل حماية القدس من التغول الاستيطاني والتهويدي، قبل فوات الاوان.

انتـــــــــــهى

٢٢ حزيران ٢٠١٦

مؤسسة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمؤسسة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من إدارة المؤسسة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي:
ipsbeirut@palestine-studies.org
يمكن تحميل هذه الوثائق أو طبعها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
http://www.palestine-studies.org/ar/